



14 سبتمبر 2017

إلى

D... 2.6.74.../17/DEPP

السيدات والساسة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين  
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين  
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: إعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برمي سنة 2018  
المرجع: منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لtribut  
جلالته على عرش أسلافه المنعمين، على جعل خدمة المواطن هدفاً للمشاريع التنموية  
والإصلاحات السياسية والمؤسساتية وكذا على ضرورة تشجيع الاستثمار وتحسين شروط  
التنمية البشرية والترابية والعدالة المجالية لكي تستفيد كافة المناطق والجهات من ثمار النمو.

وهكذا، وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية و عملاً بالتزامات وأولويات البرنامج الحكومي، فقد  
حدد منشور السيد رئيس الحكومة المذكور في المرجع أعلاه، أربع أولويات تمثل فيما يلي:

1. دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليل الفوارق المجالية، مع  
إيلاء عناية خاصة للعالم القروي؛
2. تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
3. ترسیخ الجهوية المتقدمة؛
4. إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

وفي هذا الصدد، وباعتبار المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلاً بارزاً في النموذج التنموي  
للمغرب وفي تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفزيذ السياسات العمومية  
والمساهمة في خلق الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص وتنوع مصادر النمو وتحسين  
ظروف عيش المواطنين، فإن هذه الهيئات مدعوة إلى الانخراط في تفعيل هذه الإصلاحات  
والأوراش الكبرى للبلاد مع التقيد بالتوجهات الأساسية التالية أثناء صياغة مشاريع  
ميزانياتها برمي سنة 2018 التي يتquin أن تدرج في إطار برمجة متعددة السنوات يتم  
تنزيلها بشكل تدريجي، مع مراعاة المحاور الثلاث التالية:

- أولاً: التدبير الناجع للأوراش وتسريع وتيرة إنجازها؛
- ثانياً: الحد من اعتماد المؤسسات والمقاولات العمومية على ميزانية الدولة والرفع من  
مواردها الذاتية ومن مساهمتها في ميزانية الدولة؛
- ثالثاً: تعزيز حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

